المعرّف الرقمي DOI
https://doi.org/10.31430/10.31430/EXBT1536

تقرير مترجم | Translated Report

ترجمة: هيئة التحرير | Translated by: Editorial Board

أجهزة الاستخبارات: الأدوار والمسؤوليات استنادًا إلى الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن*

Intelligence Services: Roles and Responsibilities in Good Security Sector Governance

تفسر هذه الورقة المرجعية المهمات والمسؤوليات التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات بحسب الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن. تقوم أجهزة الاستخبارات بمهمة أمنية أساسية عبر تزويد الحكومات بالمعلومات ذات الصلة بحماية أمن الدول ومجتمعاتها، في التوقيت المناسب. وبناءً عليه فإن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن على أجهزة الاستخبارات يجعلها فعّالة وخاضعة للمساءلة، في إطار الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان.

كلمات مفتاحية: أجهزة الاستخبارات، مجتمع الاستخبارات، الرقابة الديمقراطية، الأمن، دورة الاستخبارات، الحوكمة الرشيدة.

This SSR Backgrounder explains the roles and responsibilities of intelligence services in good security sector governance (SSG). Intelligence services perform an essential security function by providing governments with timely and relevant information necessary to protect the security of states and their societies. Applying the principles of good SSG to intelligence services makes them both effective and accountable within a framework of democratic governance, the rule of law and respect for human rights.

Keywords: Intelligence Services, Intelligence Community, Democratic Oversight, Security, Intelligence Cycle, Good Governance.

* هذا النص ترجمة للورقة المرجعية:

Geneva Centre for Security Sector Governance, DCAF, "Intelligence Services: Roles and Responsibilities in Good Security Sector Governance", SSR Backgrounder Series (Geneva: DCAF, 2017), accessed on 28/2/2022, at: https://bit.ly/3wqFFuy

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني DCAF

مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني DCAF هو مؤسسة دولية مهمتها مساعدة المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق الحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن. ويقوم المركز بوضع القواعد والمعايير والترويج لها، وإجراء بحوث سياساتية مصممة لحالات محددة، وتحديد الممارسات الجيدة والتوصيات من أجل تعزيز الحكم الديمقراطي لقطاع الأمن، وتقديم الاستشارات وبرامج الدعم العملية داخل الدول.

يود المركز أن يشكر رونيا هاردر Ronja Harder على مساهمتها في البحث والكتابة والتحرير؛ وجيني راوس Jenny Rouse على التحرير باللغة الإنكليزية؛ وفلورنسا ليسور Florence Lesur على الترجمة إلى الفرنسية، وجرالدين شانتيغري Géraldine Chantegrel على التحرير باللغة الفرنسية، وبيترا جورتنر Petra Gurtner على التخطيط والتصميم.

محرر السلسلة فيرلي تشابويس Fairlie Chappuis.

ما أجهزة الاستخبارات؟

تُعدّ أجهزة الاستخبارات Intelligence Services وكالات حكومية متخصصة مسؤولة عن إنتاج المعلومات الاستخبارية ذات الصلة بأمن الدولة وشعبها. وعادة ما يكون لدى الدولة جهازٌ، أو أكثر، متخصص في عمل استخباراتي تقني، أو في موضوع، أو نطاق جغرافي معيّن.

وقد تُركّز أجهزة الاستخبارات حصرًا على مجال واحد مثل الاستخبارات المحلية، أو الأجنبية، أو العسكرية، أو الجنائية، أو المالية. ويمكن أن يُكلَّف جهازٌ واحدٌ بالعمل في مجالات متعددة، مثل مراقبة الأمن الخارجي والداخلي معًا. وقد تجمع بعض الدول مهمات استخبارية من أجهزة حكومية مختلفة، وذلك لتشكيل وحدات استخبارية مشتركة ومتخصصة تغطي مجالات خاصة، مثل مكافحة الإرهاب أو الجريمة المالية. ويتشكل من مجموع هذه الأجهزة الاستخبارية المدنية والعسكرية وأجهزة إنفاذ القانون، إلى جانب كل الوحدات المدمَجة في المؤسسات الأمنية الأخرى، "مجتمع الاستخبارات" Intelligence Community (الشكل 1).

يضمن تعدد أجهزة الاستخبارات قدرًا أكبر من التخصص داخل كل وكالة، ويوفر عددًا متنوعًا من التحليلات المتعلقة بالتهديدات. بيد أن هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلات التنسيق بين هذه الوكالات، أو المنافسة بينها؛ ما قد يؤدي بدوره إلى عمليات غير مكتملة لتقييم التهديدات. فإذا كان وجود جهاز واحد للاستخبارات يعتبر أقل تكلفة، وأقل عُرضة لمشكلات التنسيق، فإنه يخاطر بتركيز قدرٍ كبير من الصلاحيات داخل مؤسسة واحدة. وأيًّا كان الشكل الذي تختاره الدولة، فإنّ وجود نمط قابل للتكيّف مع عملية الرقابة الديمقراطية Democratic Oversight، على نحو جيد، أمرٌ ضروري من أجل أن تلتزم أجهزة الاستخبارات بحدود المهمات التي تُوكل إليها، وتحترم القانون وحقوق الإنسان[1].

ماذا تعمل أجهزة الاستخبارات؟

تتمثل المهمة الرئيسة لكل أجهزة الاستخبارات في تزويد الحكومات بمعلومات موثوقة عن التهديدات المحتملة للدولة وسكانها. وهي بذلك تعطي معنى للقضايا المعقدة، وتلفت الانتباه إلى المشكلات الناشئة والتهديدات التي تواجه المصالح الوطنية والمخاطر والفرص المرتبطة بها.

وتساعد تحليلات أجهزة الاستخبارات صنّاع القرار السياسي على القيام بما يلي:

- تعريف المصالح الوطنية.
- وضع استراتيجيات أمنية وعسكرية وطنية، ووضع سياسة أمنية مناسبة.
- تحديد مهمة القوات المسلحة وعقيدتها واستراتيجياتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المؤسسات الأمنية الأخرى.
- الاستعداد للأزمات الوطنية والاستجابة لمقتضيات التعامل معها.
- الاستعداد للتهديدات التي تتعرض لها الدولة وسكانها، والعمل على منع حدوثها.

1 المقصود في هذا السياق:

DCAF, *Intelligence oversight: ensuring accountable intelligence within a framework of democratic governance*, SSR Backgrounder Series (Geneva: DCAF, 2017), accessed on 28/2/2022, at: https://bit.ly/3iQcCsp (المترجم)

وتحول الاستخبارات المضادة Counterintelligence، أيضًا، دون التجسس، أو التخريب الذي تقوم به أجهزة الاستخبارات الأجنبية، أو جماعات سياسية أجنبية؛ ما يوفر الحماية للمصادر والأساليب الاستخبارية في الداخل والخارج. وتعتمد **التدابير الدفاعية Defending Measures للاستخبارات المضادة** على التحريات والتدقيق والمراقبة، في حين تشمل **التدابير الهجومية Offensive Measures المتعلقة بهذه الاستخبارات** عمليات اختراق المنظمات الأخرى، وخداعها، وتعطيلها، والتلاعب بها.

يُعد **العمل السري Covert Actions**، المعروف أيضًا بـ **"الإجراءات السياسية الخاصة" Special Political Actions**، أو **"التدابير الناشطة" Active Measures**، نوعًا من العمليات السرية التي تهدف إلى التأثير في الأوضاع السياسية، أو العسكرية، أو الاقتصادية، في بلد أجنبي. وتراوح أنواع الأعمال السرية بين الدعاية والنشاط السياسي في الخارج وتقديم المساعدة إلى الحكومات الأجنبية، أو تعطيل الأنشطة غير المشروعة على الأراضي الأجنبية. ويوفر العمل السري للدول بديلًا من العمل العسكري المباشر؛ وذلك عندما تفشل الدبلوماسية وغيرها من التدابير السياسية. وفي الدول التي لديها وكالات استخبارات متعددة، عادة ما تشارك أجهزة الاستخبارات الخارجية فقط في العمل السري.

(الشكل 1)

الوظائف الاستخبارية لمؤسسات الدولة

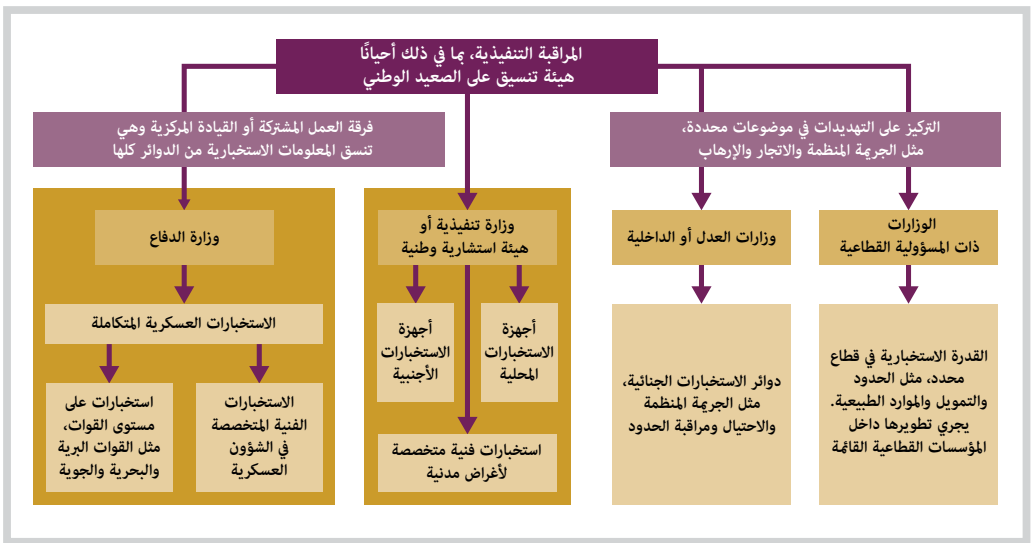

كيف يجري إنتاج الاستخبارات؟

تُنتج الاستخبارات في عملية تُعرف بـ **"دورة الاستخبارات" Intelligence Cycle** (الشكل 2)، وفقًا لما يلي:

- **مرحلة التخطيط والتوجيه Planning and Direction**: تحدد أهداف دائرة الاستخبارات في إطار السياسة العامة للدولة، وكذلك الموارد اللازمة لها، تبعًا لتقييم التهديدات.
- **مرحلة جمع المعلومات Information Collection**: تجري من خلال استخدام مصادر معلنة وسرية لجمع المعلومات عن الأشخاص والأماكن والأحداث والأنشطة.

- **مرحلة المعالجة Processing**: تجري عن طريق تمحيص المعلومات التي جُمعت، والتحقق من مصادرها والغرض منها، ووضعها في سياقاتها استعدادًا لتحليلها.
- **مرحلة الإنتاج والتحليل Production and Analysis**: تتحول المعلومات في هذه المرحلة إلى منتوجات استخبارية Intelligence Products تُقدّم إلى صناع القرار الرؤى المتعمقة، والدقيقة، والموضوعية، القابلة للتنفيذ في التوقيت المناسب. وينبغي أن يشمل التحليل الحقائق والمصادر والافتراضات الرئيسة، والسيناريوهات البديلة، والعوامل المؤثرة المحتملة التي عادةً ما تكون غير معروفة.
- **مرحلة النشر والتوزيع Dissemination**: يجري من خلالها توزيع المنتوجات الاستخبارية على صناع القرار، بما في ذلك تقارير الإنذار وتقدير الموقف، والتقييمات، والتقديرات، والإحاطات المختصرة. ويُعدُّ تحديد من يستطيع الوصول إلى كل نوع من المنتوجات الاستخبارية قرارًا محوريًّا في عملية الرقابة الديمقراطية على الاستخبارات، وفي دورة الاستخبارات.
- **مرحلة الاستخدام والتغذية المرتدة Consumption and Feedback**: تجري هذه المرحلة حين يستخدم صناع القرار السياسي التقارير الاستخبارية في اتخاذ القرار. أمّا التغذية المرتدة لمجتمع الاستخبارات، فتشمل التوجيهات التي يُعدّها صناع القرار بشأن الاحتياجات الاستخبارية في المستقبل؛ ما يغذي عملية التخطيط والتوجيه، ويُعيد إطلاق الدورة من جديد.

(الشكل 2)

دورة الاستخبارات

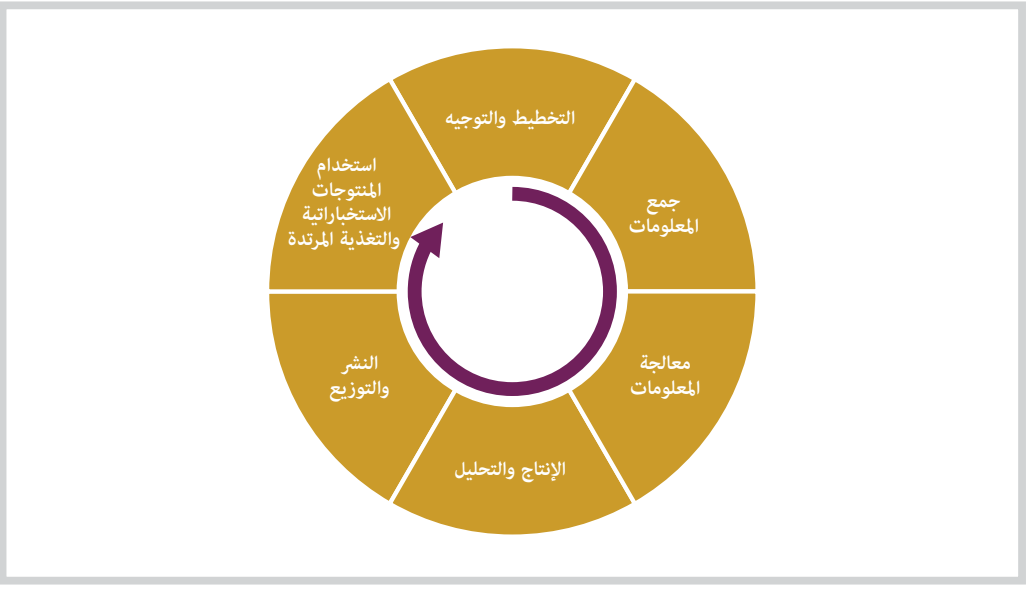

ما الصلاحيات القانونية الخاصة التي تملكها أجهزة الاستخبارات؟

تُمنح أجهزة الاستخبارات صلاحيات وقدرات قانونية خاصة Intrusive Legal Powers؛ وذلك من أجل الوفاء بمهماتها. وتتوقف هذه الصلاحيات على الوظائف الوطنية المُسْنَدَة إلى أجهزة الاستخبارات وسياقاتها،

وينبغي ألا تنتهك هذه الصلاحيات والقدرات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فإن القانون يسمح لأجهزة الاستخبارات بتقييد حقوق الإنسان والحقوق المدنية في بعض المناطق.

وقد يشمل هذا الأمر ما يلي:

- أساليب جمع المعلومات الاستخبارية التي **قد تنتهك الحق في الخصوصية**، مثل الرصد ومراقبة الاتصالات واعتراضها.
- **استخدام البيانات الشخصية وتبادلها** بين الوكالات الحكومية، مثل سلطات إنفاذ القانون.
- إنفاذ القانون وصلاحية الاعتقال والاحتجاز؛ ما يترتب عليه **تقييد حرية التنقل** في بعض الدول.
- **العمليات السرية** التي تتعامل مع التهديدات التي يتعرّض لها الأمن الوطني، ويجري هذا أحيانًا من خلال خرق القانون.

يمكن، أيضًا، توجيه السلطات الخاصة الواسعة ضد سكان الدولة نفسها. وعلى هذا، فإنّ **أجهزة الاستخبارات تحتاج إلى ضوابط صارمة لضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين** (ينظر الورقة المرجعية المتعلقة بالرقابة على الاستخبارات). وفي الديمقراطيات، يجب أن تستند التدابير التي تُقيّد الحقوق المدنية وحقوق الإنسان إلى القانون، وأن يجري تدقيقها بعناية؛ للتأكد من هدفها، وضرورتها، ومدى تناسبها مع هدفها المقصود، فضلًا عن اتساق هذه التدابير مع الالتزامات الوطنية والدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان، ويجب أن تسمح للأفراد بتقديم شكاوى إلى مؤسسة مستقلة والتماس سُبل إنصاف فعالة.

وعادةً ما تحظر الديمقراطيات على أجهزة استخباراتها جمع المعلومات المتعلقة بـ:

- الأفراد، والأنشطة التي لا تُشكّل تهديدًا للدولة وسكانها.
- الأنشطة السياسية والاجتماعية المشروعة.
- تعزيز مصالح معينة.

إضافة إلى ذلك، يمكن حماية بعض المهنيين، مثل الأطباء أو المحامين أو الصحافيين، استنادًا إلى الخدمات التي يقدمونها إلى المجتمع.

ولا تتمتع أجهزة الاستخبارات عادةً بسلطات إنفاذ القانون، مثل سلطات الاعتقال أو الاحتجاز، ما لم تكن تعمل في مجال محدد من الاستخبارات الجنائية لدعم إنفاذ القانون. وتختلف الاستخبارات الأمنية Security Intelligence، في عدد من الجوانب، عن الاستخبارات العامة في السياقات المتعلقة بإنفاذ القانون (الشكل 3).

وكثيرًا ما تزوّد الحكومات غير الديمقراطية دوائر الاستخبارات بسلطة واسعة النطاق لإنفاذ القانون؛ وذلك لتعزيز قدرات تلك الحكومات على القمع السياسي. وللحد من إساءة استخدام تلك السلطات الواسعة، تعمل بعض الدول على التمييز الأخلاقي والقانوني بين العمل الاستخباري وإنفاذ القانون. وعندما يتطلب العمل الاستخباري إنفاذًا للقانون، فإنّ ضباطًا من خارج مجتمع الاستخبارات يقومون باتخاذ الإجراء مباشرة.

(الشكل 3)

الاستخبارات الأمنية في مقابل استخبارات إنفاذ القانون

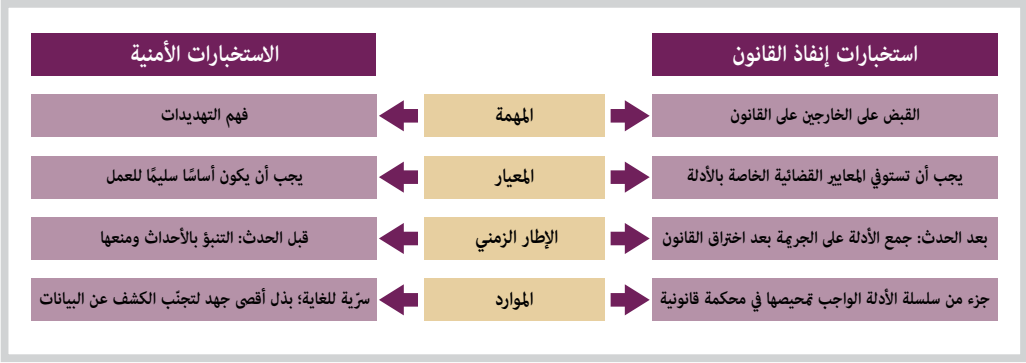

مصادر الاستخبارات

الاستخبارات هي معلومات يجري جمعها من مصادر مختلفة، يكون بعضها فقط غير متاح للجمهور، وهي تشمل ما يلي:

- استخبارات المصدر المفتوح **OSINT**: تتعلق باستخدام معلومات المصدر المفتوح للاستخبارات.
- الاستخبارات البشرية **HUMINT**: تُجمع من خلال أشخاص مثل العملاء والنافذين وغيرهم من المصادر البشرية للمعلومات.
- استخبارات الإشارات **SIGINT**: تعترضها أنظمة الاتصالات والإشارات الإلكترونية، من بين مصادر أخرى.
- استخبارات الصور **IMINT**: تتعلق بتقنيات التقاط الصور من الأرض أو السماء أو الفضاء.
- استخبارات القياس والإشارات **MASINT**: هي البيانات التقنية والعلمية التي يجري الحصول عليها من خلال الرصد النووي والبصري والترددات اللاسلكية والصوتية والسمعية والاهتزازية، وغيرها.

ولا تصبح المعلومات والبيانات معلومات استخبارية إلّا بعد معالجتها وتحليلها.

كيف يمكن أن تمتثل أجهزة الاستخبارات للحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن؟

إن وظائف أجهزة الاستخبارات وهياكلها ومهماتها يحددها القانون والرؤية الوطنية للتهديدات المرتبطة بكل سياق على حدة. ففي السياقات الاستبدادية، تحمي أجهزة الاستخبارات الحكومة، وقد تشارك في القمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. أما في الديمقراطيات، فتشكل أجهزة الاستخبارات جزءًا من المؤسسات العامة؛ ومن ثم تخدم المصلحة العامة. ثمّ إنّ الصلاحيات الخاصة التي تتمتع بها أجهزة الاستخبارات، والتي تكون غير متاحة لأي وكالة حكومية أخرى أو للأفراد بصفتهم الشخصية، **قد تنتهك**

القيم الديمقراطية. ولذلك، فإن المبادئ التي يتعين أن تتبعها المؤسسات العامة الأخرى كثيرًا ما لا تنطبق على أجهزة الاستخبارات بالدرجة نفسها.

غير أن مبادئ الحوكمة الرشيدة ضرورية لضمان بقاء العمل الاستخباري في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك أن يحدد القانون بوضوح ولاية أجهزة الاستخبارات ودورها ومسؤولياتها.

وعندما تلتزم أجهزة الاستخبارات بمبادئ الحوكمة الرشيدة، فإنها:

- تخضع للمساءلة أمام السلطات المختارة ديمقراطيًا، والتي تشرف على كل عناصر عملية الاستخبارات.
- تقوم بمهماتها بشفافية؛ وذلك في إطار نظام الرقابة الديمقراطية الذي يحمي المعلومات الحساسة، ويخدم المصلحة العامة في الكشف عن البيانات.
- تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون في إطار قانوني صريح.
- تتسم بالشمول وتنفذ السياسات والإجراءات بطريقة غير تمييزية، بما في ذلك التمييز على أساس الجندر؛ في عملية الإدارة، وفي كل عملياتها الأخرى.
- تكون فعّالة في الوفاء بمهماتها في مجال أمن الدولة والأمن الإنساني.
- تتسم بالكفاءة في تحقيق أهداف السياسة العامة، مع الاستفادة من الموارد العامة على أفضل وجه ممكن.

وقد يؤدي تجاهل مبادئ الحوكمة الرشيدة إلى نتائج سلبية، منها مثلًا ما يلي:

- عدم كفاية الرقابة؛ إذ إنها تُقوّض صدقية أجهزة الاستخبارات وشرعيتها.
- السرية المفرطة؛ فهي تخلق فرصًا لإساءة استخدام الصلاحيات، ومن ثم تُعرّض أمن الدولة والأمن الإنساني للخطر.
- النشاط غير القانوني؛ فهو يُعرّض أمن الدولة والأمن الإنساني للخطر، وهو ما تلتزم أجهزة الاستخبارات بحمايته في الأساس.
- قد تميل أجهزة الاستخبارات إلى قمع فئات من السكان، أو قد تفتقد القدرة على الوصول إلى معلومات عن مجموعات مهمّشة Excluded؛ فتخفق في تقييم وجهات النظر المتباينة.
- الاستخبارات المسيّسة؛ وهي غير فعالة، لأنها تُهمل التهديدات الأمنية الحالية والمستقبلية وأكثر اهتمامًا بالانشغالات السياسية المباشرة للحكومة.
- أجهزة الاستخبارات غير الفعالة؛ وهي تهدر الموارد، أو تخفق في تبرير استخدامها تلك الموارد.

وفي أقصى الحالات، قد يؤدي الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة إلى ظهور شرطة سياسية Political Police تخدم مصالح سياسية معينة، وقد تُستخدم أيضًا في القمع السياسي.

كيف يُفيد إصلاح قطاع الأمن أجهزة الاستخبارات؟

يهدف إصلاح الاستخبارات إلى تقليل تلك المخاطر المذكورة عبر تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الاستخبارات، بوصف ذلك جزءًا من إصلاح قطاع الأمن، من خلال عملية الرقابة الديمقراطية التي تضمن احترام حكم القانون وحقوق الإنسان.

ويفيد إصلاح قطاع الأمن أجهزة الاستخبارات للأسباب الآتية:

- إن الرقابة الديمقراطية القوية تحمي أجهزة الاستخبارات من إساءة السلطات السياسية استخدامَ السلطة، وتعزّز صدقيتها وشرعيتها.
- يستفيد العاملون في مجال الاستخبارات من المعاملة العادلة وظروف العمل عندما يعملون داخل مؤسسات يمكن محاسبتها على سلوكها، وعلى استخدامها للموارد.
- تضمن أجهزة الاستخبارات الشاملة Inclusive - التي تتمتع بقوة عاملة متوازنة تضم النساء والأقليات - قدرًا أكبر من التنوع في الأفكار وتجنب التحيزات الاجتماعية؛ ما يؤدي إلى تحليلات استخباراتية أفضل.
- يمكن أن تستجيب أجهزة الاستخبارات الشاملة للاحتياجات المتباينة لمختلف الفئات السكانية، ولا سيما الأقليات، وأن تعزز جودة التقييمات التي تقدّمها، استنادًا إلى مصادرها المتنوعة.

الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن وإصلاح القطاع الأمني

تصف **الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن** Security Sector Governance, SSG كيفية تطبيق مبادئ هذه الحوكمة الرشيدة على خدمة توفير الأمن العام، وإدارتها ومراقبتها. وتتمثل مبادئ هذه الحوكمة في المساءلة، والشفافية، وحكم القانون، والمشاركة، والاستجابة، والفعالية، والكفاءة.

ولا يُعدّ **القطاع الأمني** مجرد مؤسسة لتقديم الخدمات الأمنية، بل إنه يشمل كل المؤسسات، والموظفين المسؤولين عن إدارة الأمن والإشراف عليه على الصعيدين الوطني والمحلي.

إن إقامة الحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن هو الهدف من وراء إصلاح قطاع الأمن. وإصلاح قطاع الأمن هو العملية السياسية والتقنية التي تهدف إلى تعزيز أمن الدولة والأمن الإنساني عن طريق جعل خدمة توفير الأمن وإدارتها والإشراف عليها أكثر فعالية وأكثر قابلية للمساءلة، وذلك في إطار عملية المراقبة المدنية الديمقراطية، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان. وقد يركز إصلاح قطاع الأمن على جزء واحد فقط من خدمة توفير الأمن العام، أو قد يركز على الطريقة التي يعمل بها النظام بأكمله، ما دام الهدف دائمًا هو تعزيز الفعالية والمساءلة معًا.

وللحصول على مزيد من المعلومات عن هذه التعريفات الأساسية، يُمكن النظر في الأوراق المرجعية لإصلاح قطاع الأمن بشأن "حوكمة قطاع الأمن" Security Sector Governance[1] و"إصلاح قطاع الأمن" Security Sector Reform[2] و"قطاع الأمن" The Security Sector[3].

---

1 DCAF, *Security sector governance: applying the principles of good governance to the security sector*, SSR Backgrounder Series (Geneva: DCAF, 2015), accessed on 28/2/2022, at: https://bit.ly/3udVuSx (المترجم)

2 DCAF, *Security sector reform: applying the principles of good governance to the security sector*, SSR Backgrounder Series (Geneva: DCAF, 2015), accessed on 28/2/2022, at: https://bit.ly/3lkw95o (المترجم)

3 DCAF, *The security sector: roles and responsibilities in security provision, management and oversight*, SSR Backgrounder Series (Geneva: DCAF, 2015), accessed on 28/2/2022, at: https://bit.ly/3L1BlWy (المترجم)

كيف يمكن أن تكون السرية الاستخبارية موائمة للحوكمة الرشيدة؟

تعتمد أجهزة الاستخبارات على السرية، **ولكنّ أعمالها لا تتسم كلّها بهذه الصفة بالقدر نفسه**؛ ومن ثمّ يمكن أن تكون خاضعة لقوانين الحصول على المعلومات. وفي سياق الرقابة على الاستخبارات، عادةً ما تكون لدى هيئات المراقبة وأمناء المظالم وهيئات الاستئناف، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية، إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات، بغض النظر عن مستوى تصنيف المعلومات نفسها. ولكنْ بناءً على مهمات أجهزة الاستخبارات، تتطلب بعضُ جوانب الاستخبارات السريةَ، حتى بالنسبة إلى هيئات الرقابة الخارجية؛ وذلك لحماية الأفراد والأجهزة والدولة من الضرر. ويمكن أن تشمل هذه الجوانب ما يلي:

- المعلومات المتعلقة بالمصادر، والعمليات الجارية، والأساليب، والإجراءات.
- هُويات الموظفين التنفيذيين ومعارفهم.
- مصادر المعلومات الاستخبارية وتفاصيلها، المقدمة من الدوائر الأجنبية، التي تتسم بالسرية.

ويمكن أن تكون الأنشطة سرية بطرائق مختلفة؛ ففي **عملية التجسس** على سبيل المثال، تظل عملية الحصول على المعلومات مجهولة، وكذلك يكون الأمر مع الفاعلين الذين يقومون بها. أما في **العمل السري**، فتكون هُوية الفاعل المسؤول سرّية، في حين لا يكون النشاط كذلك. وهذا يوفر **سياسة الإنكار Plausible Deniability**؛ فبوسع الحكومة أن تُنكر، بشكل موثوق، المعرفةَ بـ/ أو المسؤولية عن أي نشاط يجري الكشف عنه علنًا في وقت لاحق. ويُعدّ هذا الإنكار الممكن وسيلةَ عملٍ تتجاوز الدبلوماسية، ولكنها لا تتطلب القوة العسكرية.

وفي حين ترى الدول أن الأنواع المختلفة للنشاط السري مفيدة، فإنّ **السرية المفرطة تقلل من شرعية أجهزة الاستخبارات في الدول الديمقراطية**؛ ذلك أنّ الانفتاح، وكذلك الشفافية والمساءلة، من أُسس الحكم الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان. ويقتضي ذلك أن **تظل السرية استثناءً لا يبرره سوى وقوع ضرر محدد وجسيم** في حال الإعلان عن المعلومات.

ومن حيث المبدأ، **يجب أن يكون ثمة أساسٌ قانوني واضح لجعل المعلومات سرية**. فقواعد التصنيف (سرية المعلومات أو عدم سريتها)، وحرية المعلومات، وإتاحة المعلومات للهيئات الرقابية، تحول دون تمتّع أجهزة الاستخبارات بالسرية المفرطة. **ويعمل الانفتاح على تعزيز الرقابة** من أجل الكشف عن السلوكيات السيئة وغير القانونية، وهو أمر يمنع أجهزة الاستخبارات من خلق ثقافة الإفلات من العقاب. وتوفر الورقة المرجعية المتعلقة بـ "الرقابة الاستخبارية" Intelligence Oversight "معلومات عن إدارة السرية في عملية الرقابة الديمقراطية.

ما التعاون الاستخباري الدولي؟

يشمل التعاون الاستخباري الدولي الاتصال، أو التعاون، بين الهيئات الاستخبارية للدول المختلفة؛ وذلك لتحقيق أهداف تشمل الدفاع، والأمن الوطني، ومنع/ كشف الجرائم الخطِرة والجرائم المنظمة.

ويفيد التعاون الاستخباري عمل أجهزة الاستخبارات ذاتها، وهو يخدم أيضًا المصالح الوطنية لبلدانها. ويمكن أن يكون تبادل المعلومات مهمًّا في منع الإرهاب. وفي بعض الأحيان، يهدف التعاون الاستخباري الدولي أيضًا إلى تحقيق غاية أكثر عالمية؛ مثل البحث عن مجرمي الحرب، أو عدم انتشار الأسلحة النووية، أو مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول.

وتقرر أجهزة الاستخبارات مسائل متعلقة بدائرة الاستخبارات الأجنبية التي يمكن أن تتعاون معها، وكيفية هذا التعاون، وزمنه؛ وذلك وفقًا للإطار القانوني لتلك الأجهزة نفسها. وتشمل أسباب هذا التعاون ما يلي:

- **الحصول على المعلومات** التي يصعب جمعها، لولا ذلك التعاون؛ إذ إنّ تقاسم العمل والأعباء يؤدي إلى زيادة الكفاءة.
- **جمع وجهات نظر بديلة ومتعددة** بشأن التهديدات والقضايا المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تحسين عملية صنع القرار؛ من خلال تحدي الافتراضات الراسخة.
- **الحدّ من/ تجنّب أنشطة جمع المعلومات الاستخبارية في الدول الأجنبية، التي عادةً ما تكون شديدة الخطورة.** فأجهزة الاستخبارات الأجنبية تواجه خطرًا أقل في دول الصراع، ويكون لديها إمكانية أكبر بشأن الحصول على المعلومات، لأنها تتقاسم الخصائص ذاتها مع السكان المحليين.

ويمكن أن يكون التعاون الاستخباراتي الدولي مفيدًا في الحالات المتعددة الأطراف؛ أي مشاركة التقييمات المشتركة والتوقعات الاستراتيجية، والتفاوض بعيدًا عن أعين الجمهور، وتأكيد استراتيجيات الدفاع السلمي، أو دعم بعثات حفظ السلام.

ومع ذلك، يمكن أن ينطوي التعاون الدولي في مجال الاستخبارات على بعض المخاطر، ومنها عنصر عدم اليقين بشأن الاستخدام القصدي للمعلومات المتبادلة، وصعوبة التحقق من المعلومات المستلمة، أو من كيفية الحصول عليها، والمخاطر المتعلقة بالسمعة؛ وذلك من جرّاء التعاون مع الأجهزة الأجنبية التي قد تَستخدم لجمع المعلومات أساليبَ تُعتبر غير قانونية في الدول المتلقية أو بحسب القانون الدولي.

مراجع إضافية

مراجع تتعلق بالتحديات التي تواجه الاستخبارات الفعالة والرقابة في الديمقراطيات

Baldino, Daniel (ed.). *Democratic oversight. of Intelligence Services*. Sydney: The Federation Press, 2010.

Born, Hans, Loch K. Johnson & Ian Leigh (eds.). *Who's Watching the Spies?: Establishing Intelligence Service Accountability*. Dulles, VA: Potomac Books, 2005.

Herman, Michael. *Intelligence Services in the Information Age: Theory and Practice*. London/ Portland, OR: Frank Cass, 2013.

مراجع بشأن إصلاح أجهزة الاستخبارات في السياقات الوطنية

Bruneau, Thomas C. & Scott D. Tollefson (eds.). *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations.* Austin: University of Texas Press, 2006.

O'Brien, Kevin A. *The South African Intelligence Services: From Apartheid to Democracy: 1948–2005*. New York: Routledge, 2011.

Timmermann, Heiner (ed.). *The Future a Memory: The Cold War and Intelligence Services – Aspects*. Zurich: LIT Verlag, 2013.

Williams, Kieran & Dennis Deletant. *Security Intelligence Services in New Democracies: The Czech Republic, Slovakia and Romania*. New York: Palgrave, 2001.

مراجع بشأن التعاون الاستخباراتي الدولي

Born, Hans, Ian Leigh & Aidan Wills. *Making International Intelligence Cooperation Accountable*. Geneva: DCAF, 2015.

Lefebvre, Stéphane. "The difficulties and dilemmas of international intelligence cooperation." *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*. vol. 16, no. 4 (2003).

OSCE-ODIHR. *Countering Terrorism, Protecting Human Rights: A Manual.* Warsaw: ODIHR, 2007.

توجد مراجع أخرى نشرها مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني.

DCAF - Geneva Centre for Security Sector Governance.

ينشر المركز مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأدوات والكتيبات والتوجيهات بشأن جميع جوانب إصلاح قطاع الأمن والحوكمة الرشيدة لقطاع الأمن كلها، وهي متاحة مجانًا في الموقع الإلكتروني: **http://dcaf.ch**. وتتوافر، أيضًا، مراجع كثيرة بلغات أخرى غير الإنكليزية.

يتيح الموقع الإلكتروني المتعلق بالفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن ISSAT، التابع للمركز، لممارسي مجال إصلاح قطاع الأمن، مجموعةً من المصادر التعليمية على الإنترنت، ينظر: **http://issat.dcaf.ch**